لجنة الدفاع عن سجناء الرأي" تُثير الجدل: 6 آلاف معتقل فقط؟!.. لمصلحة من هذا الرقم؟



الأربعاء 12 نوفمبر 2025 12:00 م

أثار الإعلان الأخير الصادر عن "اللجنـة الشـعبيـة للـدفاع عن سـجناء الرأي" في مصـر موجـة جدل واسـعـة، بعدما ذكرت في بيانها التأسيسـي أن "أكثر من سـتـة آلاف معتقل على خلفيات سياسـيـة لا يزالون قيـد الحبس". الرقم المعلن أثار علامات اسـتفهام كبيرة، خاصـة في ظل تقديرات حقوقيـة توثق وجود ما بين 60 إلى 100 ألف معتقل منذ 2013، إلى جانب التوسع الضخم في بناء السجون بمصر خلال العقد الأخير□

تأسيس اللجنة: تحرك أهلى جديد في مواجهة القمع

أُعلن عن تأسيس اللجنـة مسـاء الإـثنين 10 نوفمـبر 2025 في مقر حزب الكرامـة بالقـاهرة، بحضـور عــدد مـن الشخصـيات العامـة، ونقـابيين، ومحـامين، وأسـر معتقلين سياسـيين□ جـاءت المبـادرة في توقيت بـالغ الحساسـية، حيث يتواصل الجـدل حول الحبس الاحتياطي الـذي وصـفه البيان بـ"العقوبة السياسية"، مطالبًا بالإفراج عن كافة معتقلى الرأى، ومؤكدًا أن الآلاف وأسرهم يعانون منذ أكثر من عقد□

خطة عمل اللجنة: ستة محاور وأهداف واضحة

حددت اللجنة الشعبية محاور عملها في:

الرصد والتوثيق□ الدعم القانوني□ الضغط الإعلامي والحقوقي□ إصدار تقارير دورية□ دعم أسر المعتقلين□ التواصل مع المؤسسات والمنظمات الحقوقية الدولية□

وأكدت اللجنة استقلاليتها عن الكيانات الرسمية، محذرة من أن السكوت على القمع سيعمق الانهيار الحقوقي المستمر في البلاد□

تضارب الأرقام: أين ذهب عشرات الآلاف؟

رغم إعلاـن اللجنـة وجود "أكثر من ســـتـة آلاـف معــتـقــل سياســي"، فإن هــذا الرقم لا يعكس الواقع بحسب منظمات مثل هيومن رايـتس ووتش ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التي تشير إلى وجود ما لا يقل عن 60 ألف معتقل منذ انقلاب 2013.

الأـمر يزداد غموضًا إذا ما قورن بواقع البنيـة التحتيـة العقابيـة: مصـر كـان بها 42 سـجنًا حتى 2013، واليوم بـاتت تمتلـك أكثر من 86 منشأة عقابية بعد بناء 44 سجنًا جديدًا بينها مجمعات ضخمة مثل جمصة ووادي النطرون والمنيا والعاشر من رمضان□

ومن جهته قال الإعلامي هيثم أبوخليل " لماذا حددت لجنـة الـدفاع عن سجناء الرأي عدد المعتقلين بـ6 آلاـف فقط؟ في 2013 كان بمصر 76 ألف سجين جنائي بـ42 سجنًا وتم بناء 44 سجنًا جديدًا بينها مجمعات ضخمة كالمنيا وجمصة ووادي النطرون والعاشر منظمات حقوقية قدرت عدد المعتقلين60 إلى100 ألف! فكيف يُختزل هذا العدد الهائل؟ ولمصلحة من؟".

لماذا حددت لجنة الدفاع عن سجناء الرأي عدد المعتقلين بـ6 آلاف فقط؟ في 2013 كان بمصر 76 ألف سجين جنائي بـ42 سجنًا وتم بناء 44 سجنًا جديدًا بينها مجمعات ضخمة كالمنيا وجمصة ووادي النطرون والعاشر منظمات حقوقية قدرت عدد المعتقلين60 إلى100 ألف!

فكيف يُختزل هذا العدد الهائل؟ ولمصلحة من؟ pic.twitter.com/hj8PmYH019

haythamabokhal1) <u>November 11, 2025</u>@) هيثم أبوخليل Haytham Abokhalil —

التلاعب بالمصطلحات: من سجين رأى إلى متهم جنائي

يرى حقوقيون أن الحكومـة المصـرية تُعيـد تصـنيف المعتقلين السياسـيين كمجرمين جنائيين أو متهمين في قضايا أمن دولـة، لإخفاء الطابع السياسى للاعتقال، وبالتالى تقليص عدد من يُحسبون كمعتقلى رأى□

في ظل غياب قاعـدة بيانات شـفافة، تُسـتغل هـذه الفجوة للترويـج بأن عـدد معتقلي الرأي محدود، رغم أن الوقائع والأرقام الميدانية ترسـم صورة أكثر قتامة□

من المستفيد من تقليص الرقم؟

السلطة: تروج لخروج تدريجي من الأزمة الحقوقية أمام المجتمع الدولي□

اللجنة الجديدة: قد تسعى لامتلاك خطاب "واقعى" أكثر جذبًا للمؤسسات الرسمية□

الدوائر الإعلامية: تستفيد من تضييق النقاش حول ملف المعتقلين بإبراز أرقام متدنية□

لكن ذلك لا يُغير من واقع القمع الواسع ولا من معاناة أسر عشرات الآلاف من المحتجزين خارج القانون□

لماذا الرقم مهم؟

الأرقام ليست مجرد تفصيل إداري؛ إنها مؤشـر على حجم الأزمـة□ إذا جرى تسويق أن عدد معتقلي الرأي هو 6 آلاف فقط، فهذا يمنح غطاءً لاستمرار الاعتقالات اليومية، ويُقلل من زخم الضغط المحلي والدولي□

الرقم المُعلن يُستخدم سياسيًا لتقزيم القضية، بينما تشير الحقائق إلى أن ما يجري هـو اعتقـال جمـاعي منظّم يمس كـل فئـات المجتمـع: سياسيين، صحفيين، طلاب، ناشطين حقوقيين، ونقابيين□

العدالة لا تُبنى على أرقام مخفّفة

البيان التأسيسي للجنة الشـعبية خطوة مهمة، لكنه بحاجة إلى مراجعة شـجاعة للأرقام واللغة المسـتخدمة□ إن من يتحدث عن "آلاف" بينما الواقع يشير إلى عشرات الآلاف، يُعيد إنتاج منطق التستر، حتى ولو بحسن نية□

تظل الحقيقـة الأساسـية أن مصـر تعيش واحـدة من أكبر موجات القمع في تاريخها الحـديث، وأن اختزال هذا الواقع لن يخدم إلا من يسـعى لإدامته□ المطلوب الآن ليس فقـط لجنة، بل مكاشفة وطنية تقرّ بحجم المأساة، وتناضل من أجل إنهائها، لا من أجل تجميلها□